



قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي في معدلات البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

أكاديمى خدر عبدالله¹، كامران حمزة²

^{1,2} قسم اقتصاد، كلية الادارة والأقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

Email: ako.khdir@univsul.edu.iq¹, kamaran.hama@univsul.edu.iq²

الملخص:

إن الهدف الرئيسي لسياسات الاقتصاديات ليس فقط زيادة الطاقة الإنتاجية والتوجه فيها ولكن أيضاً تهدف لزيادة فرص العمل بشكل عام من خلال تطبيق سياستين متلازمان وهما (تحفيز تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وزيادة طاقة الاقتصاد القومي على استيعاب المزيد من العمالة).

تعتبر مشكلة البطالة من أحد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي تعتبر تهديداً لبعض اقتصادات العالم، ومن هذا المنطلق تأتي هذا البحث إلى إبراز قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٠٣)، ولتحقيق هدف البحث تم الاستعانة بالأسلوب القياسي وقد تم استخدام البيانات السنوية. وجاء في هذا البحث بأن الناتج المحلي الإجمالي في مستويات مختلفة ذات علاقة سلبية باتجاه واحد مع معدلات البطالة. وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، إن هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن النمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق لها تأثير على معدلات البطالة، العلاقة عكسية بين معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة بمعنى كلما أرتفع معدلات النمو (الناتج المحلي الإجمالي) سيؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة. يقترح البحث أن يعمل الحكومة العراقية على توجيه الإيرادات النفطية لصالح الاستثمار العام والخاص في برامج مشاريع التنمية الأساسية والخدمات الاجتماعية العامة حتى يقلل من معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، البطالة، المشاكل الاقتصادية الكلية، الاقتصاد العراقي.

پوخته:

ئامانچى سەرەکى رامىارىيە ئابورىيەكان زىاد كىردىنى توانى بەرھەم ھىننەن و فراوان كىردىنى نىيە بەتەنەها بەلگۇ لە ھەمان كاتدا زىاد كىردىنى ھەلى كاركىرىنىشە بە گىشتى بۇ بەمدەستخستى گەمشەي ئابورى بەردهوام، و زىاد كىردىنى توانى ئابورى نىشتمانى بۇ زىاتر بەگەر خىستى ھىزى كار. گىرفتى بىنكارى يەكىكە لە گىرفتە ئابورىيە كۆمەلە ئەيەتىيە سەختەكان و بە ھەر شە دادەنرىت بۇ زورىنەي ئابورىيەكانى جيھان، لەم پىيو دانگەمە ئەم توپىزىنەوەيە ئەنچام دراوه بۇ دەرخىستى پىوانە كىردىن و شەرقەكىرىنى كارىگەرلى گەمشەي ئابورى لە سەھر تىكراي بىنكارى لە عىراق لە ماۋى (2003 - 2020) ئەمۇش لە رىيگەي بەكاربرىنى شىوازى (پىوانەكارى و شەرقە كىردىن) بۇ ئەم مەبەستە داتاى سالانە بەكاربراوە (Time Series Estimation) بە كەملەن وەرگەرن لە بەرنامى (E-views 9). لە كۆتايى توپىزىنەوەكەدا توپىزەر گەشىتتە چەند دەرئەنچامىنەك لەوانە كۆى بەرھەمى ناوخۇي لەئاستە جىاواز مەكەندا پەيپەندى ھۆكاري بەمەك ئاپاستەيى ھەمە لەگەمل بىنكارىدا، ئەمەش بەھىزى پەيپەندى ھەردوو گۆراوەكە دەرددەخات، ئەم دەرئەنچامانە لەگەمل گەریمانەتى توپىزىنەوەكەدا ھاو تەرىپ و گونجاوە بەھەمى گەمشەي ئابورى و بىنكارى لە عىراقدا پەيپەندىيەكى بىچەوانەيەن ھەمە، بە ماناي تا گەمشەي ئابورى زىاد بىكاراتى كەم دەبىتىمۇ. توپىزەر لە رىيگەي دەرئەنچامەكانوھ چەند پىشىيارىك دەخاتە ڕوو، لەوانەش ئەمەيە حەكمەتى عىراقى دەسەھاتەكانى كەرتى نۇوت زىاتر ئاپاستەي خەرجى و بەرھەننەن بىكات و پەرۋەسى بەرھەم ھىننەن زىاتر بىكات بۇ زىاتر دروست كىردىنى گەمشەپىدانى ئابورى و بەھىزى كەرتى خزمەتگۇزازى گشتى و كەم كەرنەوەي بىنكارى.

كلىله وشەكان: گەمشەي ئابورى، بىنكارى، سەرەپاي بەرھەمى ناوخۇ، ئابورى عىراق.



Abstract:

The main purpose of economic policies is not only to increase and expand production capacity, however, it also generally aims to provide and increase job opportunities through applying two related policies (ensure achieving sustainable economic growth and increasing the capacity of the national economy to absorb more employment). Unemployment is considered as one of the major economic and social problems that are considered as a threat to most of the economies in the world. From this point of view, this research tries to highlight the measurement and analysis of the impact of economic growth on unemployment rates in Iraq during the time span (2003-2019), to achieve the goal of the research, econometrics method has been used. Through applying time series Annual data. The results have showed the GDP at different levels has a one-way causal relationship with unemployment rates. This indicates the strong correlation between these two variables, furthermore, this result is consistent with the hypothesis of the research which states that the growth of GDP in Iraq has an impact on unemployment rates, a negative relationship between growth rates of GDP and unemployment rates has been achieved, that is the higher the growth rates (GDP) lead to Lower unemployment rates. The research suggests that the Iraqi government should direct oil revenues in favor of public and private investment focusing on development projects and public social services in order to reduce unemployment rates.

Keywords: economic growth, unemployment, macroeconomic problems, the Iraqi economy.

المقدمة

يعتبر النمو الاقتصادي من الاهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه سواء كانت هذه الدول نظامها الاقتصادي متقدمة أو متخلفة. كما تتحدد نسب معدلات النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف كل دولة. يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الدالة على أداء النشاط الاقتصادي إلى بلد.

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تدل على وجود خلل في النشاط الاقتصادي، إضافة لكونها ظاهرة اجتماعية لها انعكاسات سلبية تؤثر على الواقع الاقتصادي للدولة وتركيبة المجتمع، وعليه تسعى جميع الدول لوضع استراتيجيات وخطط لزيادة أعداد فرص العمل لتخفيض معدلات البطالة السائدة. تترجم ظاهرة البطالة عند تراجع النشاط الاقتصادي، أي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي تحت مستوى التشغيل الكامل.

وقد تمت دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة تجريبيا في الادب الاقتصادي بالاعتماد على ما يعرف بقانون (Okun) الذي يتمثل في وجود علاقة تبادلية عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتغير في المعدل البطالة. ويعبر النمو الاقتصادي الذي يفترض ان يؤدي الى خفض المعدلات البطالة داخل الاقتصاد القوي، تحقيق مزيد من الناتج يتطلب توافر المزيد عوامل الانتاج، ومن ثم فان تحقيق معدل نمو المرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة، وبالتالي تفترض ان زيادة النمو الاقتصادي تترتب عليها زيادة حجم التوظيف، الامر الذي يؤدي بدوره الى خفض اعداد العاطلين. حيث يرکز على سياسة الانعاش عن طريق الطلب وهو غالبا اعتقاد معظم الاقتصاديين، الذين ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تتحفظ تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث

تبرز مشكلة الدراسة الى تحديد الى أي مدى يمكن أن تساهم زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق، في تخفيض معدلات البطالة؟ كون ان النمو في الناتج المحلي الإجمالي يشهد فترات انخفاض مما يؤدي إلى انخفاض المداخيل وبالتالي معدلات العمالة، كما أن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونها تعالج موضوعا هاما في الاقتصاد العراقي، يتعلق بتأثير النمو الاقتصادي على معدلات وذلك باعتبار النمو أهم مقاييس للتغير الكمي الحاصل في الاقتصاد وبيان الدور الذي يلعبه في خلق فرص عمل جديدة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) وبيان اتجاهات هذا التأثير مع وجود عوامل أخرى.

فرضية البحث

ان العلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة في العراق، فكلما حصل تحسن في معدلات النمو الاقتصادي سيحصل تخفيض في معدلات البطالة.

منهجية البحث

تقوم البحث على اعتماد اسلوب القياسي في تحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد العراقي والتحليل القياسي لقياس اختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة وقد تم استخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩). وتم الاستعانة بالبرامج EViews9.

نطاق البحث

أ-حدود الزمنية: يقوم الإطار النظري للدراسة على حدود تاريخية تمتد من سنة ٢٠٠٣ إلى غاية ٢٠١٩ اما من الناحية التطبيقية سوف تستند الدراسة الى بيانات متعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٩-٢٠٠٣.

ب-حدود جغرافية: تستمد البحث حدودها الجغرافية من العراق كونها محل البحث.

هيكلية البحث

تعمقت البحث من خلال سعيها لتحقيق الهدف المرجو بالاعتماد على المسار المنطقي للبحث العلمي بدا من مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم البطالة والعلاقة النظرية التي تجمع بينهما، انتقالا الى تحليل البيانات في الاقتصاد العراقي، فضلا عن النموذج التطبيقي للبحث، يتالف البحث من مبحثين رئيسيين الأول إطار النظري للنمو الاقتصادي والبطالة (أولاً) النمو الاقتصادي (مفهومها، أنواعها، محدداتها وثانياً) البطالة مفهومها وأنواعها) والبحث الثاني يركز على قياس وتحليل واقع النمو الاقتصادي والبطالة في العراق (أولاً/ النمو الاقتصادي والبطالة في العراق وثانياً/ تقدير النماذج لبيان أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق)

الدراسات السابقة

أهمية والغرض من الدراسات السابقة هو أن نفهم تماما الموضوع الذي نريد أن نعمل عليه، ويعطينا رؤية جيدة لما يجب فعله للبحث، الذي سيبيّن لنا ما يجب فعله وكيفية البدء به، وسنجمع معلومات جيدة نتائج قرائتها والعمل عليها، وكل هذا سيكون السبب في أننا نستطيع تحديد أوجه القصور وعدم تكرارها، وتقيمها وانتقادها، وسنحصل على المعلومات لأننا لا نعيد العمل، بل نملا المساحات التي تبقى لهم، والإجراءات التي قاموا بها. لم نتوصل إلى نتيجة مفادها أنه ينبغي لنا الاستفادة من الجوانب الجيدة لأبحاثنا في استخدام البيانات والمعلومات والجوانب الإحصائية والتحليلية، ومقارنة عملنا بالدراسات السابقة لتأكيد النتائج التي توصلنا إليها في البحث.

١- دراسة (سهام وسامي، ٢٠٢٠) تهدف هذه الدراسة الى تحليل قياس اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاجلين القصير و الطويل معا في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨)، منهجية الدراسة تستخدم منهجين متكاملين و متناسقين منهج التحليلي ومنهج الاستقرائي، وذلك علي ضوء بيانات سنوية، في ظل نتائج التقدير يمكن القول ان معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر لا تساهم في خلق وظائف شغل وهو ما يؤكد صحة النتيجة التي توصل اليها الباحث، ويقترح الدراسة ان الاهتمام بتنوع القاعدة الاقتصادية من أجل خلق فرص عمل أكثر والحصول على مصادر جديدة للدخل.

٢- (نجاة ومبروكة، ٢٠١٩): هدف الدراسة الى بيان أثر البطالة على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وبناء نموذج قياسي يمكن ان يساعد على معرفة مدى تأثير البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر. لتحقق هدف الدراسة اعتمدت على منهج قياسي للبيانات للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٣) بالتركيز على الاقتصاد الجزائري، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادلة في تقيير النموذج القياسي، في تحليل وتفسير العلاقة الكمية بين متغيرات الدراسة، استنتاج (يتبع من التحليل) ان وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي وقد وافق ذلك النظرية الاقتصادية تبعا لقانون اوكن، كلما زاد النمو الاقتصادي سيؤدي بذلك إلى انخفاض معدل البطالة، على ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة يمكن الخروج المفترض بانه لضبط (مواجهة) معدل البطالة بصورة دقيقة يقتضي الأمر إجراء تحقيق ميداني (مسح كل ثلاثة أشهر) وإجراء تحقيق حول ما إذا كان البطالة داخل لأول مرة أو للمرة الثانية لسوق العمل. خروج إرادي أو إجباري من العمل، وتوحيد مصادر الإحصائيات الرسمية بإسنادها إلى هيئة واحدة رسمية وذلك للحصول على بيانات موحدة.

٣- دراسة (الجنباني و مهدي؛ ٢٠١٤) تهدف هذه الدراسة الى ابراز العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق وتحليل بينهما، ومنهجية الدراسة اعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستباطي في تحليل العلاقة النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد العراقي والتحليل الكمي لقياس اختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة وقد تم استخدام البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة للمدة (٢٠١٠-١٩٩٠)، واستنتاج هذه الدراسة لقد عانى الاقتصاد العراقي من ظاهرة البطالة التي تزايدهت معدلاتها بمروره تدريجي لتكون معدلات مرتفعة خلال مدة الدراسة وتعود هذه المعدلات المرتفعة الى الظروف التي مر بها الدولة من اهمها الحصار الاقتصادي (العقوبات الدولية) والحروب التي خاضها مما ادى الى تدمير البنية التحتية التي اورثت مؤسسات حكومية قاصرة اقتصاديا و إن اتجاهات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حد كبير بناطح قطاع النفط، وهذا يعبر عن اختلال كبير في هيكل الانتاج، لذا يقترح الدراسة الى تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة قطاع النفط ويعمل على توظيف الابرادات النفطية لصالح الاستثمار العام في برامج مشاريع التنمية الأساسية والخدمات الاجتماعية العامة.

٤- دراسة (Abdulla, 2012) هدفت هذه الدراسة لإبراز الى العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكون لتحديد الناتج المحتمل. تشير نتائجنا إلى انخفاض في معامل اوكون الذي يتلقى مع ضعف استرداد الوظائف. كما أن معدل النمو المتزايد لا يكفي لخفض معدل البطالة في العراق. كما تظهر النتائج أن الاقتصاد العراقي لا يزال غير منتج بقدرة إنتاجية خاملة وغير متنوع. وعلاوة على ذلك، فإن هيكل سوق العمل غير من وتهيمن عليه الحكومة وقطاع واحد يمثله قطاع النفط الذي لا يعمل بكثافة.

٥- دراسة (زيدان وحمدون، ٢٠١١) هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل تغير البطالة للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) باستخدام قانون Okun في كل من دولة العراق والجزائر. حيث تؤكد الدراسات القياسية التي أجريت في العراق عدم وحدة المعايير الإحصائية مما لا يمكن التحديد الدقيق لمعامل Okun. كما تبين الدراسة القياسية التي أجريت في الجزائر أن المعدل الطبيعي للاقتصاد الجزائري هو في حدود ٥.٢٪ وهي النسبة الالزامية لبقاء معدل البطالة ثابتا. في حين أن دراسة تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستويات التضخم ومعدلات البطالة وهنا يمكن وجہ الاختلاف.

٦- دراسة (جودة وعيسي، ٢٠١٠) يهدف الدراسة تحليل قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في العراق في ضوء قانون اوكون للمدة (١٩٧٧-٢٠٠٩)، منهجية الدراسة استخدام اسلوب التحليل الوصفي لبيان اهمية النمو الاقتصادي في تخفيف حدة البطالة في الاقتصاد العراقي، والتحليل الكمي القياسي والحساب معامل اوكون وقياس واختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي و البطالة، استخدام بيانات سنوية، وتوصل الدراسة الى الاستنتاج ان العلاقة بين النمو الاقتصادي و معدل البطالة علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج و معدل البطالة في الاقتصاد العراقي لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج مما حد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل، يقترح الدراسة بان اعطاء الخريجين الفروض الصغيرة على ان يتم استثمارها في اصلاح الاراضي الزراعية و هذا من شأنه ان يسهم في تحسين اوضاع القطاع الزراعي و كذلك دخول اعداد من العاطلين عن العمل الى قوة العمل الحقيقة والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

في ضوء ما سبق من عرض ومناقشة الدراسات السابقة نستنتج ما يأتي:

١- ومن خلال تقديم هذه الدراسات، فإنها تعتمد أكثرها على تطبيقات في اقتصاديات النفطية، وهذا هو السبب في أن نتيجة تأثير النمو الاقتصادي على البطالة ليست دقيقة للغاية.

٢- وقد أجريت هذه الدراسات في حين أن بعض هذه البلدان كانت في حالة حرب أو كانت لديها أزمات المالية والاقتصادية، مما يجعل النتائج غير قادرة على تفسير ظاهرة بشكل صحيح كما لو كانت في وضع طبيعي.

٣- لم تستخدم أي من الدراسات السابقة قيد الدراسة استخدام المنهج التحليلي المقارن بين الدول لإظهار تأثيرها على كل من هذه البلدان على الحد.

في ضوء هذه النقاط اعلاه، النقطة التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة، نقاط التشابه ما بين البحث الحالي والدراسات السابقة ان عرض هذه الدراسات عند جمع وتحليل بيانات عن أثر النمو الاقتصادي على البطالة، فإنهم لم يميزوا بين تركيبة السكان وتركيبة القوة العاملة، مما يعني أن التأثير على أي من الجانبين سيزداد وإن تأثير النمو الاقتصادي على البطالة على المدى الطويل والقصير مختلف بعض الشيء، ولكن البحث الحالي والدراسات السابقة فقط ركز على الفترة الزمنية محددة دون التطرق إلى الفترات قصيرة المدى أم الفترات طويلة المدى أنه كان ينبغي أن يحدد معظمها النتائج في كلتا الفترتين. نقاط الاختلاف حدود الزمني البحث الحالي يفرق من الدراسات السابقة واستخدام المنهجية البحث وتحليل وقياس البحث الحالي يفرق من الدراسات السابقة واستخدام المتغير المتوسطة والمتغير الوهمي داخل النموذج القياسي البحث الحالي يفرق من الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والبطالة

اولا/ النمو الاقتصادي مفهومها، أنواعها، محدداتها

من الديهي ان للنمو الاقتصادي اهمية كبيرة كأحد المؤشرات التي تستخدم لقياس المستوى الاقتصادي ومعرفة مدى اهمية الدورات الاقتصادية على مجمل اقتصادات في جميع الدول، من هذا المنطلق لابد من معرفة وتوضيح المعنى والمفهوم وانواع ومحددات النمو الاقتصادي، لذا ان هذا البحث جاءت لهذه الأغراض ويكون من المحاور التالية:

١- مفهوم النمو الاقتصادي: يعد النمو الاقتصادي عملية حديثة نسبياً مما أدى إلى صعوبة تحديد معنى له، سواء من حيث المدى الزمني أو من حيث خصوصه للتغيرات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، وهذا ناجم لكونه يخضع لعوامل ومتغيرات في غاية التعقيد، لذا هناك تعاريف عديدة للنمو الاقتصادي يمكن إيجازها فيما يلي:

التعريف: النمو الاقتصادي هو زيادة الإمكانيات أو الطاقات الإنتاجية وتقاس عادة بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي (العيسي، ٢٠٠١، ص ٤١).

التعريف: النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي على التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في الجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح كلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية سيؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي (عريقات، ٢٠٠٦، ص ٢٦٨).

وفقاً للتعریف السابقة يمكن القول إن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة المستمرة أو مطردة في كمية السلع والخدمات التي ينتجهما اقتصاد معين، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة. كما يعرف أيضاً بأنه زيادة في الإنتاج في بلد معين خلال مدة معينة إذ يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، حيث كلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في كافة القطاعات الاقتصادية ارتفعت معدلات النمو في الدخل القومي وبالعكس.

٢- أنواع النمو الاقتصادي: تميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو وهي:

١- النمو التلقائي: عبارة عن الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون اللجوء إلى التخطيط القومي في تحقيقه، ويقصد به ظاهرة غير مخططة الجهات الاقتصادية عند ممارسة نشاطها الاقتصادي لا تستهدف تحقيق زيادة في الدخل الكلي للاقتصاد الوطني. وكذلك النمو التلقائي ظاهرة تلقائية لأنها تحدث بصورة آلية كنتيجة للعمل الآلي لنظام السوق. ويتصف هذا النوع من النمو بالبطء واحتمال تعرضه لتقديرات عنيفة (إسماعيل ومدياني، ٢٠٢٠، ص ٥٨٢).

٢- النمو المخطط: هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات، وهناك دور مركزي اختياري للحكومة وهذا النوع من النمو عرفته الدول الاشتراكية حيث ينموا الاقتصاد القومي وفقاً لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسبة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، حيث يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج والتخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للاقتصاد القومي وتوزيع الموارد الاقتصادية المتأتية للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الفردية والاجتماعية أي إشباع احتياجات جميع أفراد المجتمع (نجيمة وإيمان، ٢٠١٦، ص ٦٣).

٣- النمو العابر: وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية لأنه يحدث النمو العابر نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة عادة ما تكون عوامل خارجية ما تثبت أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدها ويسود هذه الحالة غالبية الدول النامية كالدول النامية النفطية بارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها مما يؤدي إلى ارتفاع استثماراتها وقدوم العمال إليها ثم سرعان ما تتحفظ الصادرات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط. (عبيد وعلي، ٢٠٢٠، ص ٥٧).

٣- محددات النمو الاقتصادي: هناك مجموعة من العوامل تحدد النمو الاقتصادي ومنها:

١- كمية الموارد البشرية (رأس المال البشري) ونوعيتها: إن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة الفاعلة، والنمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق نتيجة لزيادة كمية الموارد البشرية، وكذلك لزيادة نوعية هذا الموارد. ونمو السكان بعد المصدر الرئيس للعنصر البشري، ويمثل مصدراً رئيساً للطلب في المجتمع أيضاً، من جهة الأولى يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومن جهة الثانية زيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي والمؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري، غير أنه يمكن لهذا العامل أن يكون له أثر سلبي في النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل. (فرج وكريم، ٢٠٢٠، ص ٢٤٣). نتيجة الأرض ثابتة، وإنما نتيجة لثبات معدل تراكم رأس المال المادي بمعدلات مرتبطة بالآدخار (ابراهيم، ٢٠٢١، ص ٢٣).

٢- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: تختلف الموارد الطبيعية بين الدول بناءً على ظروفها البيئية والمناخية ويعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وتشمل كافة الموارد الطبيعية التي تظهر على سطح الأرض أو داخلها مثل النباتات والغابات الموجودة على اليابسة أما الموارد الطبيعية الموجودة داخل الأرض فتشمل الغاز، والنفط، والمعادن وغيرها، فالإنسان باستغلاله الأمثل لهذه الموارد يحقق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. فيمكن مثلاً للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل، ويعني ذلك صرورة التضخمية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأجل القصير لتمكين الاقتصاد من أعلى قدراته الإنتاجية في المستقبل (صباح، ٢٠١٧، ص ٨٩).

٣- عوامل بيئية: النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية، أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لثبت قواعد التعامل التجاري، استقرار سياسي ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، وحكم يدعم النمو الاقتصادي (صباح، ٢٠١٧، ص ٨٩).

٤- التخصص والإنتاج الواسع: لقد أوضح "آدم سميث" في كتابه ثروة الأمم، أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل الذي يحدد بحجم السوق، فكلما كان حجم السوق ضئيلاً كلما قلت العمليات الإنتاجية والعكس صحيح، وبالتالي يؤثر في الاتجاهين على النمو الاقتصادي (عريقات، ٢٠٠٦، ص ٢٧٢ و ٢٧٤ وص).

٥- معدل التقدم التكنولوجية: هو عبارة عن التقنيات الحديثة والنظم المتطورة التي تستخدم في العملية الإنتاجية، والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر وبوت أقل وجودة أكثر، من خلال نفس الكمية من المدخلات أو أقل. أي الاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ويتولد التطور التكنولوجي والتقني من خلال الاكتشافات العلمية الجديدة والاختراعات الحديثة والابتكارات والبحث العلمي (الغراوي، ٢٠١٥، ص ٢٤).

٦- الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي: يقصد به عبارة عن مرونة التعاملات الخارجية أو تقليل القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال وقد شهدت الدراسات النظرية والتطبيقية تطور كبير في دراسة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية. كما ان تحسن وضعية الآلة الإنتاجية بسبب المنافسة المفروضة الأمر الذي ساهم في تخفيض تكاليف

وحدة الإنتاج نظراً لتوسيع نطاق الأسواق وتحرير التجارة وهو الذي يتسبب في تعزيز النمو بشكل دائم. ما أثبتت العديد من المؤسسات الدولية وجود أثر إيجابي بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وفي دراسة قام بها دوولارس استنتاج أن الانفتاح الاقتصادي يؤثر على المستوى العام للأسعار وبدورها تؤثر بشكل إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي (حليمة، ٢٠١٩، ص ٢٥-٢٦).

ثانياً/ البطالة مفهومها وأنواعها

مفهوم البطالة: البطالة ظاهرة اقتصادية وجدت في غالبية المجتمعات على الكره الأرضية وهي من المشاكل الصعبة والمعقدة التي واجهت ولا تزال تواجه اقتصاديات المجتمع الإنساني ككل. ولا تخلو أي دولة من تلك المشكلة او الظاهرة على مر العصور. ولذلك استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عملية اصحاب القرارات السياسية وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي (سلمان وآخرون، ٢٠٠٠، ص ٢٣٧).

فيما يلي بعض الاقتصاديين ان البطالة هي الحالة التي تطبق على الاشخاص الغائبين عن العمل ولا يعملون ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل ويرى بعضهم ان البطالة تمثل اختلالاً بين قوة العمل المتوفرة في المجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك التي يتمضض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية او جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه، ومرد ذلك كله الى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي. اما تحديد مفهوم البطالة فنجد ان هناك صعوبة بين الاقتصاديين في الوصول الى مفهوم محدد له، اذ تعددت التعريفات التي تناولتها. **تعريف البطالة** "التوقف الجيري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج (الوزاني، ٢٠٠٦، ص ٢٦٥)." والتعريف "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقدر في عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه (أحمد، ٢٠٠٤، ص ٢٠٥)." التعريف كما يرى البعض البطالة على أنها "الفرق بين كمية العمل المعروضة - بموجب مستويات الأجور الجارية وظروف العمل السائدة. وكمية العمل المأجورة (طاقة وحسن، ٢٠٠٨، ص ١٤١)." تعريف "تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصادياً اضطرارياً رغم مناسنته للعمل ورغبتة فيه (خواونة، ٢٠٠٠، ص ١٦٣)." و تعرف البطالة بانها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص العمل فضلاً عن ذلك فان هناك من يرى ان البطالة تتمثل في نقص فرص العمل في مجتمع ما بالإضافة الى وجود العديد من الآراء الأخرى (احمد والفيضي، ٢٠٠٩، ص ٥).

وبناءً على التعريف السابقة يمكن تعريف البطالة على أنها الحالة التي تتبثق عن وجود أشخاص قادرين عن العمل ومؤهلين له، وراغبين فيه، وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، لكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة لقيود التي تفرضها حدود الطاقة، والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع وعدم استغلال الموارد بشكل كافٍ. ويمكن قياس معدل البطالة وفقاً لمعايير عديدة، إلا أن أهمها وأكثر شيوعها الآتية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

ثانياً/ أنواع البطالة

وإذا كانت كثرة البطالة تتفاوت من حيث الجنس والอายعن والعرق، وكذلك من حيث مدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة، فإن ذلك كله يتتفاوت أيضاً بحسب نوع البطالة السائدة. فهناك عدة أنواع من البطالة التي عرفتها البلدان العالم.. ومن هذه الأنواع ذكر ما يلي:

١- **البطالة الاحتاكاكيه:** البطالة الاحتاكاكيه هي البطالة التي تحدث بسبب التقلبات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة. وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتواجد لديهم فرص العمل فحيثما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى. أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة أو حينما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل. والمشكلة الأساسية هنا هي أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتواجد لديهم فرص العمل. يبحث كل منهم عن الآخر وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية أو لنقصها لدى الطرفين (داود وآخرون، ٢٠٠٥، ص ٢٥٨).

٢- **البطالة الهيكلية:** يقصد بالبطالة الهيكلية ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانباً من قوة العمل، بسبب تغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي الاقتصادي القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمل المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه. أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل



نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من العمالة بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات تزدهر، فهنا تحدث البطالة بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب. ويكون من نتيجتها انخفاض الطلب على أصحاب بعض المهن وازدياد الطلب على مهن أخرى. وفي هذه الحالة يصعب على العمال المتعطلين أن يجدوا بسهولة فرصة للعمل لأن مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوفرة لديهم. وفي الوقت نفسه يصعب على رجال الأعمال أن يحصلوا على حاجاتهم من العمالة المطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة، أي أننا هنا نواجه بحالة فائض عرض في سوق عمل ما وفائض طلب (نقص عرض) في سوق عمل آخر (الأشقر، ٢٠٠٢، ص ٣٠١).

٣- **البطالة الدورية:** عند تعرض بعض النشاطات أو القطاعات للركود أو التراجع على مستوى الاقتصاد ككل أو حينما يدخل الاقتصاد القومي ما يسمى بدوره الركود. تظهر البطالة الدورية وتعود الأوضاع إلى الحالة العادية حينما تعود عجلة الاقتصاد إلى الرواج والازدهار. مما يعني أن هذا النوع إنما يظهر متاثراً بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة نموه. فعند دخول الاقتصاد في دائرة الانحسار والتراجع، فمعنى أنه له توقع أحد الاقتصاديين أن اقتصاد بلد ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح وسوف تزداد نتيجة لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية. ونتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط بخفض حجم إنتاجهم فإن الدخل القومي الإجمالي سوف يهبط ويبطأ معه أيضا الإنفاق الاستثماري. سينخفض الطلب على العمالة وسيأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل ثم في مرحلة تالية تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة (الوزني والرافعي، ٢٠٠٠، ص ٢٦٩).

٤- **البطالة الإجبارية:** تهم غالبية الدراسات والتشريعات والنقابات والمؤسسات والنخب السياسية بهذا النوع من البطالة باعتباره مجلل الظاهرة موضوع البحث ومحورها الرئيسي. وتفهم البطالة الإجبارية تعطل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السادس في فترة زمنية معينة بشكل يومي كامل. كما وان شرط الرغبة في العمل والبحث عنه لا يقتربان بالضرورة بالانتماء السيكولوجي للعمل ذاته بل يرتبطان بواقع الضرورة المعيشية (رزق والحجار، ٢٠١٠، ص ٣٢٧). وبالتالي سبب حدوث اختلال كبير وطويل المدى في الاقتصاد أو في حالة الحروب أو غير ذلك من الأسباب، وينصي هذا التعطل أحد أو بعض القطاعات الاقتصادية وهذا فإن فرق بين مجموع القوى العاملة وعدد الكلي للعاملين الحقيقيين يعد بطالة إجبارية (عاشور، ٢٠١٧، ص ٢٩).

٥- **البطالة الاختيارية :** تنشأ البطالة الاختيارية حين يختار العامل الفراغ ويرفض بإرادته ومعرفته وسائل الحصول على العمل، والحقيقة أن هذا النوع من البطالة لا يعتبر بطالة بالمعنى الصحيح لأن الإنسان يمتنع عن العمل باختياره فإنه يتحمل نتائج هذا الاختيار وحده خلافاً للبطالة الإجبارية (طافة وحسن، ٢٠٠٨، ص ١٤٢). ويرجع بعض الاقتصاديين البطالة الاختيارية لعوامل أهمها:

- الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلاً لفرص العمل المتاحة.
- البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع مؤهلات ورغبات الأفراد المعنيين.
- الانتقال إلى عمل في مكان آخر مناسب.
- النظرة الاجتماعية المتقدمة لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة. (القرشي، ٢٠٠٧، ص ١٨٦).

٦- **البطالة التكنولوجية:** ويقصد بها تلك البطالة الناشئة عن التوسع في استخدام الآلات لتحل محل عمل العمال وعن التنظيم العلمي للعمل. فاستخدام الآلات يؤدي إلى خفض نفقات الإنتاج مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة الطلب وفتح أسواق جديدة، وعليه فالتحفيض من مشكلة البطالة يتم في استخدام العمال السابق توفيرهم مع إعادة تدريبيهم على المهارات اللازمة لمواجهة الظروف الجديدة (العيسوي، ١٩٩٧، ص ١٣٧).

٧- **البطالة الموسمية:** يحدث هذا النوع من البطالة غالباً في إحدى قطاعات الاقتصاد نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض الفصول، وهو ما يؤدي إلى الركود في أحد هذه القطاعات، حيث يظهر هذا النوع أكثر في القطاع الزراعي في غير مواسم الحصاد (الحصري، ٢٠٠٧، ص ١٤٠)، فهي أكثر انتشاراً في الريف عنها في الحضر. وتشترك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كلاهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل، غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاماً. ويمكن تقليل أثر البطالة الموسمية من خلال الإجراءات التي تقلل من موسمية الإنتاج، ففي القطاع السياحي مثلاً يمكن تشبيطه خارج المواسم الاعتيادية من خلال تنشيط السياحة العلاجية والدينية... الخ (القرشي، ٢٠٠٧، ص ١٩٤).

٨- البطالة المقتعة: وتعني العمل بأقل من الجهد المطلوب بسبب كثرة العاملين في الوظيفة الواحدة، أي أن هناك عدالة فائضة في مكان العمل، ولا يستفاد من الطاقة الإنتاجية لهذا الفائض، حيث تشكل عبئاً على النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من البطالة عرف في المجال الفلاحي، ومع التحولات الاجتماعية والاقتصادية أخذ في التحرك نحو المدن. وتعتبر هذه الظاهرة خطيرة لأنها تمثل هرماً في الموارد الاقتصادية، ولا تساعده على زيادة الناتج الوطني (شهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٣٧).

ثالثاً/ أثر المتبادل بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة

يعد النمو الاقتصادي أحد عملية التي تؤثر على البطالة وتؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي لذا فإن لرفع مستوى الناتج يتطلب توافر المزيد من عوامل الإنتاج فضلاً عن أن تحقيق معدل نمو مرتق في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من اليد العاملة ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التشغيل وبالتالي سيؤدي إلى خفض نسبة العاطلين عن العمل (الجانبي ومهدى؛ ٢٠١٤، ص ١٥٧). حسب نظرية OKUN ان ارتفاع النمو الاقتصادي سنوياً بالنسبة (2.5%) يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة بالنسبة (1%) لذا فان السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة تتطلب من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو الاقتصادي يتبيّن هناك علاقة عكسيّة تبادلية بين معدل التغيير في معدل النمو "الناتج المحلي الإجمالي" والتغيير في معدل البطالة، وقد نجح أوكن في بيان أن هناك علاقة عكسيّة تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي. حيث يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يفترض به أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي، فكل زيادة في معدلات النمو الاقتصادي يفترض بها أن تؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة.

إلا أنه يجب التفريق بين النمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل، والنمو الاقتصادي المعتمد على عنصر التكنولوجيا، حيث تؤدي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل، إلى تخفيض معدلات البطالة، بينما تؤدي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمدة على التكنولوجيا إلى زيادة معدلات البطالة، حيث يؤدي استخدام التكنولوجيا إلى الاستغناء عن بعض العمال من أجل تخفيض تكاليف الانتاج المرتبطة بالأجور. (نجاة ومبروكه؛ ٢٠١٩، ص ١٤).

المبحث الثاني: قياس وتحليل واقع وأثر النمو الاقتصادي على البطالة في العراق

لبيان واقع آثار النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق فقد اختص هذا المبحث لقياس وتحليل هذا الموضوع من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية - (Secondary Data) التي تم جمعها عن البنك الدولي.

اولاً/ واقع النمو الاقتصادي والبطالة في العراق

بعد العراق من الدول المصدرة للنفط، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية اسعار النفط، حيث شهد الاقتصاد العراقي خلال المدة المذكورة ظروف عديدة والتي أثرت بدورها على المشهد الاقتصادي ومن هذه الظروف الحروب اضافة الى التغيرات السياسية التي دخلت قوات الاحتلال وتدهور الوضع الأمني مما أثر بشكل كبير على اقتصاد البلد. بعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم في التحليل الاقتصادي اذ انه يقيس كفاءة الأداء الاقتصادي للبلد، خلال الفترات الزمنية، وكذلك يعكس تطور مستوى الدخل الذي يمكن أن يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع، لذا يفسر الناتج المحلي الإجمالي عن مدى تطور ونمو المستوى الاقتصادي للبلد، حيث ان نمو الناتج المحلي الإجمالي يعمل على نمو الدخل القومي الذي بدوره يعمل على تحسين المستوى الراهن للمجتمع. وبعد العراق حالة خاصة اذ ما تمت مقارنته مع اقتصاديات الدول النامية اذ إن الناتج المحلي الإجمالي في العراق يساهم فيه القطاع النفطي مساهمة كبيرة في تكوين الناتج مقارنة بنسبة مساهمة القطاعات الأخرى. وبناء على بيانات الجدول رقم (١) الذي يوضح فقد معدلات البطالة وناتج المحلي الإجمالي كمؤشر في النمو الاقتصادي والتضخم يمكن تفصيلياً على النحو التالي:

جدول رقم (١) يوضح معدلات البطالة وناتج المحلي الاجمالي ومعدلات التضخم في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)

السنة	معدل البطالة %	التغير السنوي معدل البطالة %	ناتج المحلي الإجمالي مiliar دولار	التغير السنوي GDP السنوي %	معدل التضخم %	التغير السنوي معدل التضخم %
٢٠٠٣	٨.٨٢	-٠.٠٣	٢١.٩٢	٠	٣٣.٦٢	٠
٢٠٠٤	٨.٦١	-٠.٢١	٣٦.٦٣	٦٧	٢٦.٩٦	-٦.٦٥
٢٠٠٥	٨.٧١	٠.١٠	٤٩.٩٥	٣٦	٣٦.٩٦	١٠.٠٠
٢٠٠٦	٨.٦٥	-٠.٠٥	٦٥.١٤	٣٠	٥٣.٢٣	١٦.٢٧
٢٠٠٧	٨.٦٥	٠.٠٠	٨٨.٨٤	٣٦	-١٠.٠٧	-٦٣.٣٠
٢٠٠٨	٨.٤٨	-٠.١٧	١٣١.٦١	٤٨	١٢.٦٦	٢٢.٧٣
٢٠٠٩	٨.٣٩	-٠.٠٩	١١١.٦٦	-١٥	٦.٨٧	-٥.٧٩
٢٠١٠	٨.٢٥	-٠.١٤	١٣٨.٥٢	٢٤	٢.٨٨	-٤.٠٠
٢٠١١	٨.١٢	-٠.١٣	١٨٥.٧٥	٣٤	٥.٨٠	٢.٩٢
٢٠١٢	٧.٩٦	-٠.١٦	٢١٨.٠٠	١٧	٦.٠٩	٠.٢٩
٢٠١٣	٩.٢٦	١.٣٠	٢٣٤.٦٤	٧	١.٨٨	-٤.٢١
٢٠١٤	١٠.٥٩	١.٣٣	٢٢٨.٤٢	-٢	٢.٢٤	٠.٣٦
٢٠١٥	١٠.٧١	٠.١٤	١٦٦.٧٧	-٢٦	١.٣٩	-٠.٨٤
٢٠١٦	١٠.٨٢	٠.١٠	١٦٦.٦٠	-٠١	٠.٥٦	-٠.٨٤
٢٠١٧	١٣.٠٢	٢.٢٠	١٩٠.٦٤	١٤	٠.١٨	-٠.٣٧
٢٠١٨	١٢.٩٧	-٠.٠٥	٢١٢.٢٧	١١	٠.٣٧	٠.١٨
٢٠١٩	١٢.٨٦	-٠.١٠	٢٢٢.٤٣	٤	-٠.٢٠	-٠.٥٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشريات البنك الدولي.

فمن خلال الجدول رقم (١) أعلى شهدت المدة بين (٢٠١٩-٢٠٠٣) تبذيبات في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس النمو الاقتصادي للبلد، إذ يلاحظ الناتج المحلي الإجمالي خلال عام (٢٠٠٣) منخفضة والذي بلغ عام (٢٠٠٣) (٢١١.٩٢) مليار دولار وسبب هذا الانخفاض هو احتلال العراق من قبل قوات التحالف اذ توقف تصدير النفط والقطاعات الاستخراجية الأخرى فضلاً عن تدمير الكثير من المؤسسات الصناعية وحدثت فوضى عارمة في البلد أيام فترة الحرب، اذ يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) والذي بلغ عام (٢٠٠٤) (٣٦.٦٣) مليار دولار والذي بلغ عام (٢٠٠٦) (٦٥.١٤) مليار دولار، ويعود سبب هذه الزيادة الى إلا أن هذا الارتفاع يرجع إلى رفع الحصار الاقتصادي بشكل جزئي لصالح المواد الأساسية مما أدى إلى إعادة ضخ النفط وتصدير الكربيل وبعض الثروات الاستخراجية كون هذه الثروات المستخرجة ومن أهمها (النفط) ترتبط بالخارج أكثر من ارتباطها محلياً كما شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٧) ارتفاعاً "ملحوظاً" اذ بلغ عام (٢٠١٠) (١٣٨.٥٢) مليار دولار، وتعود تلك الزيادة في الناتج الى هيمنة القطاع النفطي وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي عام (٢٠٠٧) نسبة (٦٥٪)، إضافة الى ارتفاع أسعار النفط عالمياً فضلاً عن عوامل أخرى ساعدت على زيادة الناتج أهمها سياسات الإصلاح الاقتصادي والإداري مثل المحافظة على سعر الصرف وزيادة نمو الإيرادات وتقليل العجز وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية.

اما خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٠) فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تغير كبير اذ بلغ عام ٢٠١٤ (٤٢٢٨) مليار دولار أي بفارق تقربياً (٩٠) مليار دولار خلال هذه المدة، إلا ان المدة (٢٠١٥) فان الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضاً ملحوظاً اذ بلغ عام ٢٠١٥ (١٦٦) مليار دولار بسبب حرب داعش في بعض المناطق أو المحافظات مثل (بنينوي، صلاح الدين، الانبار).

بعد ان كان عام ٢٠١٩ (٢٢٢.٤٣) مليار دولار فان الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعا ملحوظا بسبب انتهاء حرب الداعش واعمار المناطق الحروب.

اما بالنسبة الى معدل البطالة في العراق فقد شهد هو الاخر تذبذبات كبيرة حيث يتضح من خلال الجدول (١) ان معدل البطالة عام ٢٠٠٣ بلغ (٨.٨٢%) إلا انه يلاحظ ان معدل البطالة ينخفض عام ٤ ٢٠٠٤ والتي بلغت عندها (٨.٦١%). كما يلاحظ ان معدل البطالة حق انخفاضا ملحوظا "٤٨.٨%" عام ٢٠٠٨ وصل إلى (٤٨.٨%) والسبب هو خفض الحصار الاقتصادي على العراق وكذلك زيادة صادرات في الوقود (النفط) وارتفاع سعره، وهذا ادى الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٨ الى (١٣١.٦) مليار دولار. في حين حق معدل البطالة عام ٢٠١٠ انخفاضا وصل إلى (٨.٣٧%) وهذا الانخفاض يعزز إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام ٢٠٠٥ والهادفة إلى زيادة أعداد المستغلين في الدولة والأجهزة الأمنية وفي نفس السنة ناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مقارنة بسنوات السابقة قد بلغ (١٣٨.٥٢) مليار دولار، انخفاض معدلات البطالة مستمرة حتى وقف أدنى حد من عام ٢٠١٢ شهد الاقتصاد العراقي انخفاضا "كبيرا" في معدل البطالة والتي بلغت (٩٦.٧%) وهذا السبب يعود الى زيادة كثيرة لناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠١٢ حيث كان (٢١٨) مليار دولار لتلك السنة، وفي تلك السنة كانت فرص التعيينات من قبل القطاع العام، ومنح السلف بكافة أنواعها سواء كانت سلفة زواج وسلفة عقار حيث كانت مدعاة من قبل القطاع العام وكذلك دعم المشاريع الصغيرة أيضا. وحق معدل البطالة عام ٢٠١٣ ارتفعا وصل إلى (٩.٢٦%) وهذا الارتفاع مستمرة حتى عام ٢٠١٧ وصل الى (١٣.٠٢%) سبب ارتفاع معدل البطالة هي زيادة الفساد الإداري والمالي وحرب ضد الداعش. وفي السنة ٢٠١٩ نسبة معدل البطالة ينخفض مقارنتا للسنة ٢٠١٧ في سنة ٢٠١٩ معدل البطالة يساوي (١٢.٨٦%) بسبب ارتفاع سعر النفط وانتهاء حرب ضد الداعش واعمار مناطق متضررة بسبب حرب ضد الداعش.

في حين شهد العراق خلال السنوات الاخيرة تغيرات كبيرة في معدلات التضخم وكان لها الامر الكبير على اقتصاد البلد حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (١) الذي يوضح معدل التضخم في العراق خلال المدة (٢٠١٩-٢٠٠٣)، في حين شهد معدل التضخم مرتفعة خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٣) اذ بلغ عام ٢٠٠٣ (٣٣.٦٢%) وعام ٢٠٠٥ بلغ (٣٦.٩٦%) وعام ٢٠٠٦ وصل الى (٥٣.٢٣%) ويعود هذا الارتفاع في معدل التضخم الى الظروف الأخيرة التي مر بها البلد من أزمات سياسية وال الحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣ إضافة إلى تردي الوضع الأمني أما العامل الأكبر الذي أدى إلى ارتفاع التضخم عام ٢٠٠٥ إلى أزمة الوقود والزخم الحاصل على محطات تعبئة الوقود مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في السوق السوداء بالإضافة إلى الانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي حيث بلغت نسبة التضخم للوقود والارتفاع (٩٩.١%) بينما المدة (٢٠١٠-٢٠٠٧) في عام ٢٠٠٧ (١٠٠.٧%) في عام ٢٠١٠ بلغ (٢.٨٨%) ويعزز سبب هذا الانخفاض في معدل التضخم إلى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي والتي توضحت بحركة السوق النقدية من خلال ارتفاع سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية وبشكل تدريجي عبر استخدام أمثل من البنك لإدارته النقدية المتقدمة بسعر صرف العملة المحلية وأسعار الفائدة، اما بالنسبة الى سنوات بعد تذبذبات معدل التضخم المستمرة في عام ٢٠١٢ معدل التضخم وصل إلى (٦٠.٩%) وعام ٢٠١٤ منخفضة الى (٢٠.٢٤%) انخفاض معدل التضخم مستمرة حتى عام ٢٠١٩ بلغ (٢٠.٢٠%).

ثانيا/ تقييم النماذج لبيان آثار النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق

هذا الجانب يختص بقياس وتحليل آثار النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في العراق خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٣)، ومن أجل تثبيت هذه الحقيقة نستعين بعض الاختبارات والتقييمات على نحو الاتي:

١- توصيف متغيرات الدراسة: بالاعتماد على الجانب النظري للدراسة في اختيار متغيرات البحث لبيان آثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة. وبالإضافة الى البيانات المتوفرة وطبيعة النموذج القياسي لتحديد متغيرات النموذج، تم توصيف النموذج القياسي كالتالي:

$$GDP_t + \beta_2 IF_t + \beta_3 ISIS_t + U_t EM_t = \beta_0 + \beta_1$$

حيث يمثل:

EM: معدلات البطالة (المتغير التابع)

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالتالي:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر النمو الاقتصادي).

IF: معدل التضخم - المتغير الوسيط

ISIS: المتغير الوهمي المتمثل بالحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش) في العراق (بعد عام ٢٠١٤)

٢- نتائج اختبار الثبات والاستقرارية لسلسل الزمنية **Stationarity**: يبعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة لكشف عن مدى استقرارية البيانات في النموذج المستخدم. ويظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الآتي:

الجدول رقم (٢) اختبار الثبات والاستقرارية لسلسل الزمنية

Augmented Dickey Fuller (ADF) test			
القرار	First Difference (الجذور الوحيدة)	Trend	المتغيرات
قبول	الاحتمالية الحرجة		
قبول	٠.٠١٧٤	٠.٠٢٦٢	GDP
قبول	٠.٢٦٩٠	٠.٠٠٤٣	EM
قبول	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠٠	IF

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) اعتماداً على برامج 9 E-views

يظهر من الجدول (٢) ومن خلال اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)، ان المتغيرات تكون معنوية عند مستوى الدالة الاحصائية (٥٪) بعدأخذ الفرق الاول لأن المتغيرات تكون غير مستقرة عند المستوى (Level) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (Prob.) اقل من القيمة المحددة (٥٪)، اي ان هناك استقرارية في البيانات السلاسل الزمنية. وبذلك هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co-integration) بين المتغيرات في النموذج الخاص بموضوع البحث.

٣- اختبار التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج: **Co-integration test**: التكامل هو من اختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقيير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المتنقلة والمتغير التابع لضمان الاستقرار في تقيير النموذج، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٣).

الجدول رقم (٣) اختبار التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج

Variables	Critical value 0.05	Prob.
GDP	٤٠.١٧٥	٠.٠٠٥١
EM	٢٤.٢٧٦	٠.٠٤٧١
IF	١٢.٣٢١	٠.٠٦٢٢
ISIS	٤.٦٩٨٥	٠.٠٣٥٨

(**) denotes rejection of the hypothesis at 5% (significance level).
 Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) اعتماداً على برامج 9 E-views

من خلال جدول اعلاه نجد ان غالبية المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها بعض في مستوى المعنوية (٥٪)، وبهذا نقبل فرضية بديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية.

٤- العلاقة السببية بين متغيرات البحث (Granger Causality Tests): فان مفهوم السببية يتركز على وجود العلاقة السببية بين المتغيرات موضوع البحث، حيث استخدمه في هذا المجال عدة الاختبارات السببية، الا انه حالياً (Granger Causality) يعد من الاختبارات الرئيسية في مجال التحليل الاقتصادي وفي ايجاد العلاقة وتحديد اتجاه (one direction or two direction) بين متغيرات النموذج، وحيث يتم عرض نتائج هذا الاختبار بين المتغيرات الموضوع الدراسة في الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤) يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج

المتغيرات	(Lag4)GDP يتجه EM	Lag4)EM يتجه GDP	القيمة الاحتمالية الحرجة	اختبار F	حجم العلاقة
٠٠٤٧١	٤.١٧٥١٧	٠٠٤٧١	٠٠٤٧١	٤.١٧٥١٧	جيدة ومقبولة
٠٠٩١٣٥	٠٠١٧٠٣٣	٠٠١٧٠٣٣	٠٠١٧٠٣٣	٠٠١٧٠٣٣	غير مقبولة

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات السنوية للمرة (٢٠١٩-٢٠٠٣) اعتماداً على برامج 9 E-views

يظهر من الجدول رقم (٤)، ومن خلال القيمة الاحتمالية الحرجة وقيمة (F) المحسوبة، وعند المستوى المعنوية (٥%)، فإن المتغير المستقلة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ذات علاقة سببية باتجاه واحد مع المعدلات البطالة (EM). وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرين، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن الناتج المحلي الإجمالي في العراق لها تأثير على المعدلات البطالة، وكذلك ان هذا النتائج يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي.

٥- تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

تقدير النموذج باستخدام (ARDL) ان النتائج العلاقة السببية يبدو أنه اساس قوي ومنطقي لتقدير النموذج لبيان حجم وتأثير الناتج المحلي الإجمالي على المعدلات البطالة. حيث خلال عدة محاولات اكتشف البحث النماذج الملائمة وفقاً لما تشرطه النظرية الاقتصادية والقياسية والتحول التي تعتبر من أكثر الدول ملائمة للبيانات المتوفرة وتعطينا نتائج أكثر دقة وأكثر واقعية مع المنطق الاقتصادي من حيث (حجم وقيمة وإشارة)، والمعلمات المقدرة الواردة في الجدول (٥):

جدول رقم (٥) يبين نتائج تقدير معلمات المقدرة

القيمة الاحتمالية الحرجة	المعلمات	المتغيرات
٠٠٠٤٥	٠٠٤١١	GDP
٠٠١٦٩	٠٠٢٩٩	IF (-2)
٠٠٠٠٨	٠٠٨٣	Dummy variable
٠٠٠٥٢	-١.٤٨٩	ISIS
		Constant

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات السنوية للمرة (٢٠١٩-٢٠٠٣) اعتماداً على برامج 9 E-views

من الجدول رقم (٥) يتبيّن أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير واضح على المعدلات البطالة وذلك بالاعتماد على القيمة الاحتمالية الحرجة التي أقل من المستوى المعنوية (٥%). وبالاعتماد على (حجم وقيمة وإشارة) المعلمة المقدرة الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي، بما ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١%) يؤدي الى انخفاض البطالة بمقدار (١١%). تعتبر العلاقة سالبة بين زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة تتوافق مع النظرية الاقتصادية ويعزى ذلك الى ان اتجاهات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حد كبير بناتج قطاع النفط في العراق والذي يعتبر المصدر الاساسي والرئيسي للإيرادات في العراق. فقد يعزى بوجود علاقة جيدة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة الا ان هذه النتائج تتفق مع توقعات المختصين بخصوص واقع الاقتصاد العراقي.

ومن خلال الجدول رقم (٥) يبيّن ان التضخم وتظهر من خلال اشارة معلمة المقدرة (+) التي تشير الى ان تأثير على المعدلات البطالة وذلك عند مستوى معنوية (٥%)، بحيث زيادة التضخم بـ(١%) يزيد المعدلات البطالة بنسبة (٢٩٩٨٨٦٪)، وذلك مخالف للنظرية الاقتصادية لأن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية حسب النظرية الاقتصادية. ان سبب علاقة طردية بين التضخم والمعدلات البطالة في العراق قد يعود الى الاعتماد الرئيسي للاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية والتي تبع في الخارج وبالدولار، وكذلك من جهة الاخر يعتمد الاقتصاد العراقي في تلبية غالبية احتياجاتهم على استيراد السلع والخدمات التي تشتري في الخارج بالدولار أيضاً هذه التضخم يسمى بتضخم المسورد.

واخيراً فان الحرب ضد الداعش في العراق له تأثيرات قليلة على المعدلات البطالة في العراق وذلك بدلالة احصائية عند مستوى معنوية (٥%)، وتظهر من خلال اشارة معلمة المقدرة (+) التي تشير الى ان تأثير الحرب على العراق قد سبب في ارتفاع المعدلات

البطالة بنسبة (٨٣٣٠٥%). وذلك بسبب تشرد العديد من العوائل من المناطق التي كانت تعاني من الحرب والدمار واغلاق معظم المعامل والمنشآت الصغيرة بالإضافة إلى فقدان العديد من الوظائف اليومية.

الاختبارات التشخيصية المصداقية نماذج (Diagnostic tests)

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي الا وهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدیر معلمات النموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صناع القرار، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدرة لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية بما في ذلك:

اولاً: اختبارات لمصداقية وملائمة النموذج

من هذا الجانب هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة، الا ان اهمها هي (R^2 ، S.E، F-test، Adjusted R^2 ، E-views)، ونتائج التحليل على النحو الآتي:

الجدول رقم (٦) نتائج الاختبارات الاحصائية لمصداقية النموذج المقدرة باستخدام (ARDL)

R-squared	Adjusted R ²	F-Statistic	S.E	AIC	المؤشرات الاحصائية
٠.٩٥	٠.٩٠	١٧ ٠.٠٠١	٠.٠٥٤٢	-٢.٧٠٧	

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات السنوية للمرة (٢٠١٩-٢٠٠٣) اعتماداً على برامج 9 E-views

يتبيّن من الجدول رقم (٦) معامل التحديد يبلغ ($R^2 = 0.95$) وهذا يعني ان نسبة ٩٥% من النموذج قد التعبير عنه من خلال المتغيرات المستقلة و يبقى نسبة ٠٠٣ فقط ضمن حد الخطأ، بينما يوضح (R^2) أن المتغيرات المستقلة الناتج المحلي الإجمالي والتضخم) فسرت حوالي (٩٠٪) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (المعدلات البطالة) يمكن أضافة متغير اهم لزيادة نسبة (R^2)، وبما ان قيمة (F) وبدلة احصائية (١.٠٠٠١) وهي اقل من قيمة P-Value (٠.٠٥٤٢)، لذا نرفض فرضية عدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن جهة اخرى نلاحظ ان قيمة (Stander Error) يساوي (٠.٠٥٤٢) وهذا يشير الى صحة النموذج من الناحية الاحصائية.

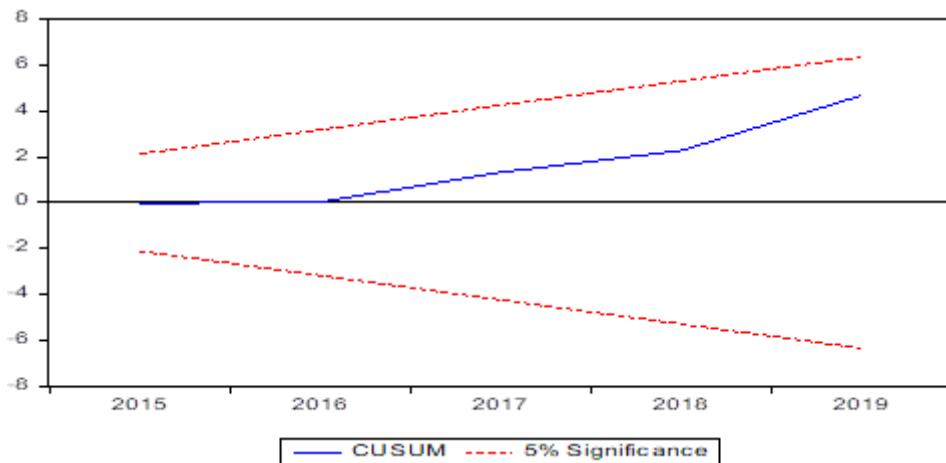
ثانياً: اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج: ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر وامكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، وكذلك لغرض اعطاء الثقة لصانع القرار - فان النموذج المقدر خالي من المشاكل القياسية او تجاوز غالبية المشاكل القياسية، والجدول (٧) يبيّن قيم دلالات الاحصائية والقياس لبعض هذه الاختبارات.

جدول رقم (٧) يبيّن نتائج اختبار لصلاحية النموذج

القرار النهائي	المستوى المقبول	القيمة الاحتمالية	نوع الاختبارات	المشاكل القياسية
لا توجد المشكلة	أكبر من ٠.٠٥	٠.١٦٩٩	Breusch-Godfrey Test:	مشكلة الارتباط الذاتي
لا توجد المشكلة	بين (٥-١)	١.٩٨-١.٢٦	Variance Inflation Factors	مشكلة الارتباط المتعدد
لا توجد المشكلة	أكبر من ٠.٠٥	٠.٦٢٣٤	ARCH test for Heteroskedasticity	مشكلة عدم تجانس التابع
لا توجد المشكلة	أكبر من ٠.٠٥	٠.٥٦٦	Ramsey Reset Test	مشكلة التشخيص
لا توجد المشكلة	أكبر من ٠.٠٥	٠.٠٧٤٥	Jarque – Bera Histogram Normality test	مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على بيانات السنوية للمرة (٢٠١٩-٢٠٠٣) اعتماداً على برامج 9 E-views

من خلال جدول رقم (٧) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التخخيس وعدم التوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).



شكل رقم (١) اختبار السكون (CUSUM Test)

ان البيانات المستخدمة في النموذج من خلال شكل رقم (١) ومن خلال اختبار (CUSUM) مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخططين وهذا يدل على استقرارية البيانات عند مستوى معنوية (٥٪).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً/ الاستنتاجات

- ١- فان الناتج المحلي الإجمالي في مستويات مختلفة ذات علاقة سلبية باتجاه واحد مع المعدلات البطالة. وهذا يدل على قوة الارتباط بين المتغيرات، ان هذه النتائج تتفق مع فرضية البحث بأن الناتج المحلي الإجمالي في العراق لها تأثير على المعدلات البطالة، العلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة بمعنى كلما يزداد الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي الى انخفاض المعدلات البطالة.
- ٢- التضخم تؤثر سلباً على المعدلات البطالة، وان سبب ضعف الارتباط بين التضخم والمعدلات البطالة في العراق قد يعود الى الاعتماد الرئيسي للاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية والتي تباع في الخارج بالدولار، وكذلك من جهة الاخرى يعتمد الاقتصاد العراقي في تلبية غالبية احتياجاتهم على استيراد السلع والخدمات التي تشتري في الخارج بالدولار أيضاً هذه التضخم يسمى بتضخم المستوردة.
- ٣- واخيراً فان الحرب ضد الداعش على العراق له إشارة موجبة وتأثيراته قليلة على المعدلات البطالة في العراق التي تشير الى ان تأثير الحرب على العراق قد سبباً قليلاً في ارتفاع المعدلات البطالة.
- ٤- إن اتجاهات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حد كبير بنتائج قطاع النفط، وهذا يعبر عن اختلال كبير في هيكل الإنتاج، جعل الاقتصاد رهنا للنفطيات التي تحدّر في أسواق النفط العالمية.

ثانياً/ المقترحات

على ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها البحث يمكن الخروج بمجموعة من المقترحات المتعلقة ب موضوع البحث والتي نوجزها فيما يلي :

- ١- العمل على زيادة تحسين هيكل الاقتصاد بما يسمح بزيادة معدلات النمو ما يؤدي إلى التقليل من معدلات البطالة كون ان النمو الاقتصادي في العراق يؤثر على هيكل الاقتصاد بشكل ايجابي ويقلل من معدلات البطالة.
- ٢- رسم سياسة فعالة لمواجهة مشكلة التضخم عن طريق إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية وجعلها سياسات تصب في اتجاه التنويع الإنتاجي وتقليل الاستيراد من الخارج.
- ٣- العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني لتكون له أثار إيجابية على تحريك عجلة النمو.

٤- ان يعمل الحكومة العراقية على توجيه الايرادات النفطية لصالح الاستثمار العام والخاص في برامج مشاريع التنمية الأساسية والخدمات الاجتماعية العامة حتى يقل البطالة.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

اولاً: الرسائل والاطاريج الجامعية

- ١- ابراهيم، وارشين طه محمد (٢٠٢١)؛ أثر التلوث البيئي في النمو الاقتصادي لدول مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، العراق.
- ٢- حليمة، باب الله (٢٠١٩)؛ أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية- ١٩٩٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، الجزائر.
- ٣- صباح، زروخي (٢٠١٧)؛ أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (١٩٨٦-٢٠١٥)، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- ٤- عاشور، بلال سعيد محمد (٢٠١٧)؛ محددات البطالة في الفلسطينين (١٩٩٤-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر- غزة، فلسطين.
- ٥- الغرباوي، شادي جمال (٢٠١٥)؛ أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.
- ٦- الفتلاوي، روى علي حسين (٢٠٠٨)؛ قياد بعض مؤشرات النمو للاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، عراق.
- ٧- نجاة ومبروك، بكراوي وناني (٢٠١٩)؛ أثر البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر [دراسة تحليلية قياسية للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)]، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.
- ٨- نجية وایمان، بن رمضان وبادة (٢٠١٦)؛ الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية، رسالة ماجستير، منشورة، قسم العلوم التجارية، ملحقة مغنية -جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.

ثانياً: المجلات العلمية

- ١- احمد والفيضي، منهل مجيد وابان عبد الله (٢٠٠٩)، مشكلة البطالة الاسباب والمعالجات، ندوة البطالة وسبل معالجتها في الاقتصاد العراقي، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد، العراق.
- ٢- إسماعيل ومدياني، بraham ومحمد (٢٠٢٠)؛ أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية - دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة افاق علمية، المجلد (١٢)، العدد (٥)، الجزائر.
- ٣- الجنابي ومهدي، نبيل مهدي وعيسي محمد (٢٠١٤)؛ البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (١٦)، العدد (٢).
- ٤- جودة وعيسي، ندوة هلال ورجاء عبد الله (٢٠١٠)؛ العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Yamamoto-Toda، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد (١٢)، العدد (٣).
- ٥- حسين وعواد، كريم سالم وموسى خلف (٢٠٠٩)؛ الازمة المالية العالمية واثرها المحتملة على الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الاول، كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، كانون الاول.
- ٦- زيدان وحمدون، اسوان عبد القادر وامنة عبد الله (٢٠١١)؛ اثر البطالة في النمو الاقتصادي (العراق والجزائر) انموذجاً، مجلة زراعة الراشدين، قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة والغابات - جامعة الموصل - المجلد (٣٩)، العدد (٢).
- ٧- سهام وسامي، بوداب وبن جدو (٢٠٢٠)؛ التقدير التقسيمي لأثر النمو الاقتصادي على العمالة في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠١٨)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، مركز جامعة ميلا، المجلد (٦)، العدد (١).
- ٨- عبيد وعلي، مروان شاكر ورحمن حسن (٢٠٢٠)؛ تحليل مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (١٢)، العدد (٣٦).

٩- فرج وكريم، ماردين محسوم وهو وار عثمان (٢٠٢٠)؛ تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في العراق للمرة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد (١٦)، العدد (٥٢).

ثالثا/ الكتب

- ١- أحمد، عبد الرحمن يسري (٢٠٠٤)؛ النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ٢- الأشقر، أحمد (٢٠٠٢)؛ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٣- بن شهرة، مدني (٢٠٠٩)؛ الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٤- الحصري، طارق فاروق (٢٠٠٧)؛ الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الفقر - البطالة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر.
- ٥- خصاونة، صالح (٢٠٠٠)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- ٦- داود وآخرون، حسام وآخرون (٢٠٠٥)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٧- رزق والحجار، عبد الله وبسام (٢٠١٠)؛ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان.
- ٨- سلمان وآخرون، مصطفى وآخرون (٢٠٠٠)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- ٩- طاقة وحسن، محمد وحسين عجلان (٢٠٠٨)؛ اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، عمان.
- ١٠- عريقات، حربي محمد موسى (٢٠٠٦)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي - التحليل الكلي، طبعة الأولى دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١١- العيسوي، عبد الرحمن العيسوي (١٩٩٧)؛ سيكولوجية العمل والعمال، الطبعة الأولى، دار الراتب الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ١٢- العيسوي، نزار سعد الدين (٢٠٠١)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي- كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن.
- ١٣- القرشى، محدث (٢٠٠٧)؛ اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
- ١٤- القرشى، محدث (٢٠٠٧)؛ التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
- ١٥- الوزاني، خالد الواسف (٢٠٠٦)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٦- الوزاني والرفاعي، خالد واصف وأحمد حسين (٢٠١٤)؛ مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

التقارير الرسمية

- ٤- البنك الدولي مصدر البيانات (<https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/unemployment-rate>) .

المصادر الانجليزية

- 1- Abdullah, Abdul Kareem (2012); The Relationship between Economic Growth and Unemployment in Iraq, Iraqi Journal for Economic Sciences, Administration and Economics College, Al-Mustansiriyah University, No – 32, Iraq.
- 2- Anning et al, lusy et al (2017); INFLATION, UNEMPLOYMENT AND ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM THE VAR MODEL APPROACH FOR THE ECONOMY OF IRAQ, International Journal of Developing and Emerging Economies, Vol.5